دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إشكالية العزوف السياسي في المغرب الانتخابات التشريعية نموذجا
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	غلمان، فاطمة
مؤلفين آخرين:	لكريني، إدريس(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 9, ع 33
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	يناير
الصفحات:	207 - 216
رقم MD:	338753
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	التصويت، المغرب، الانتخابات، المشاركة السياسية، الرأي العام، الأحزاب السياسية، وسائل الاعلام، الاصلاح السياسي، الدستور
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/338753

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

2

إشكالية العزوف السياسي في المغرب
الانتخابات التشريعية نموذجا

د . فاطمة غلمان ود .إدريس لكريني

أستاذان باحثان بكلية الحقوق ، مراكش ، المغرب

أضحى العزوف السياسي من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي تعتور المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة ، سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أ و المشاركة في الانتخابات .

ولعل الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2007 التي وصلت نسبة المشاركة فيها 37% فقط وفق أرقام رسمية (1) أكدت هذا المعطى بالرغم من الحملة الحكومية الواسعة النطاق الداعية إلى المشاركة، وظهور فاعل جمعوي جديد أحدث من أجل التعبئة الانتخابية واستفاد من دعم سياسي وإعلامي ولوجستيكى غير مسبوق (2) بالإضافة إلى الحملة الكبيرة التي قادها الإعلام الرسمي والحزبي لدفع المواطنين نحو المشاركة ورغم تشديد الخطاب الملكي (3) بوضوح كبير على أهمية المشاركة في الحياة الانتخابية (4).

وفى محاولة لفهم ظاهرة العزوف السياسي يمكن القول أن المشاركة السياسية تاريخيا ارتبطت بأغنياء القوم وذوى "الأصل النبيل" .. فيما تم استبعاد فئة عريضة من المجتمع من هذا الحق . ومع التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .. التي شهدتها أوربا منذ عصر النهضة ستتسع تباعا دائرة المشاركة السياسية في أوساط المجتمع الأوربي لتنتقل بعد ذلك إلى مختلف الأقطار الأخرى .

ويقصد بالمشاركة السياسية في الغالب مجموع الأنشطة والسلوكيات التي يقوم بها المواطن بصفة إرادية بغية إحداث نوع من التأثير المباشر أو غير المباشر على مستوى اختيار المنتخبين على المستوى المحلى والوطني والإسهام في صناعة القرارات المتخذة من قبلهم.

وهو سلوك يفترض فيه أيضا تحقيق الشعور بالمواطنة وخلق نوع من التوازن بين الحقوق والواجبات كما يتيح للمواطنين إمكانية توجيه مطالبهم وحاجياتهم إلى صناع القرارات ومحاسبة ومساءلة القائمين على تدبير الشأن العام .

كما لا يمكن تصور بلورة تنمية حقيقية تؤكد على الإنسان باعتباره وسيلة وهدفا دون مشاركة سياسية حقيقية.

ويشير البعض (5) إلى أن هناك أربعة مستويات لهذه المشاركة(6) تبدأ مع الاهتمام بالشئون السياسية ومناقشة القضايا المتربطة بها إلى الدراية بمجال السياسة من أحزاب ومؤسسات وشخصيات سياسية .. ثم المشاركة في العمليات الانتخابية على مستوى الحملات التواصلية والتصويت .. وصولا إلى بلورة المطالب السياسية وحملها إلى القنوات المعنية والانخراط في الأحزاب السياسية.

ومن المعلوم أن المشاركة السياسية –متى توافرت شروطها ومقوماتها بصفتها إحدى الركائز التي تنبني عليها الديموقراطية تعتبر بمثابة تعبير عن المواطنة كما تعد شكلا من أشكال المساهمة في تدبير الشأن العام وممارسة الحقوق السياسية والتعبير عن الآراء والميولات (7).

وفى مقابل ذلك ينطوي تحديد مفهوم للعزوف السياسي على مجموعة من الصعوبات والالتباسات ، فهل ينصب الأمر على عدم الاهتمام بالشئون السياسية برمتها أم يتعلق بالانصراف عن المشاركة في العمليات الانتخابية أو بعدم التسجيل في اللوائح الانتخابية أو عدم التصويت؟

يعتبر مصطلح Abstention من الناحية اللغوية هو الأقرب إلى معنى العزوف ، الذي يعنى بدوره امتناعا، إمساكا،كفا، استنكافا، إحجاما عن التصويت ، أما المفهوم الأكثر تداولا في الأوساط السياسية فهو ما يعبر عنه بـ Dsaffection politique . ومعناه نزع أي ارتباط ، وهناك مفهوم آخر أقرب وهو 'Apathie 1 أي اللامبالاة والفتور، وهي كلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم (8).

ومن ثم فالعزوف السياسي ينصب على عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام كما يمكن أن يعنى أيضا عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لفائدة لائحة معينة أو مرشح معين ، بارادته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي ، أما العزوف الانتخابي الذي يعد امتدادا للأول فهو تلك الحالة التي يمتنع من خلالها الناخب عن المشاركة في الانتخاب (9).

وعلى صعيد الممارسة الميدانية ميزت بعض الدراسات بين نوعين من الممتنعين عن التصويت في الاستحقاقات التشريعية ليوم 7 سبتمبر 2007

أ– العازفون غير الملتزمين : يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة : العاطلين عن العمل ، العمال ، التجار الصغار، والنساء العاملات في الصناعة التقليدية ، أما مستواهم التعليمي فهو ضعيف أو منعدم ويوجد لديها شعور بفقدان الثقة في النخبة الحاكمة وفى المؤسسات السياسية ، المنبثقة عن التجارب الانتخابية السابقة، وبخاصة انتخابات 1997 و2002 التي كانت تجرى تحت تدخل وكلاء المخزن ، أو موظفي الدولة ، مما أحدث وقعا سلبيا على سلوك هذه الفئة من الناخبين التي كان رد فعلها تجاه العملية الانتخابية هو اللامبالاة، وتوخى الحذر إزاء الخطابات بما فيها تلك التي تدين سلوك الدولة ورجال السياسة(10).

ب– العازفون الملتزمون : وأغلبهم ذكور من الشباب أو في متوسط العمر، وهم على عكس المجموعة السابقة يهتمون بالسياسة بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة ، إلا أنهم يعتبرون ما يسمى بـ "المسلسل الديمقراطي نوعا من الخداع ، كما يحتقرون المؤسسات السياسية الحالية لأنها في رأيهم لا تمثل إرادة الشعب ، خاصة الأحزاب السياسية "الإصلاحية" . كما أن أغلب هؤلاء ليس لهم انتماء سياسي إلا أنهم يتعاطفون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب ، بما فيها تلك المحظورة ، دون الانتماء إليها ويلاحظ أن سلوكهم السلبي هذا ليس انفعالا ولكنه نابع من وعى سياسي ، إذ يمكن لهذه المجموعة أن تشارك في الاقتراع في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية(11).

والعزوف بهذا المعنى يعنى مقاطعة السياسيين لا مقاطعة السياسة ، ومقاطعة الشروط الانتخابية لا مقاطعة مبدأ الانتخابات ، ورفض ممارسة الأحزاب ، لا مبدأ الحزب . قبل إجراء انتخابات 7 سبتمبر 2007 بعدة أسابيع كانت ملامح

العزوف بادية سواء على مستوى التسجيل في اللوائح الانتخابية وسحب بطاقات التصويت بالنسبة للمسجلين أو على مستوى متابعة وحضور الحملات الانتخابية التي قادتها الأحزاب المشاركة ووسائل الإعلام الرسمية.

وبحسب الخلاصات التي توصلت إليها بعض استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الموعد الانتخابي، وأشرفت عليها جهات مختلفة (12) فإن نسبة المشاركة الضعيفة لم تكن مفاجئة حتى بالنسبة للأشخاص الذين لديهم دراية ضعيفة بالواقع المغربي ، بحيث كان من السهل التنبؤ بهذه النسبة من خلال استطلاعات الرأي هذه، التي كشفت عن رفض المواطن لسلوك الأحزاب والطبقة السياسية الحالية (13).

وكسبيل لتجاوز هذه المؤشرات الأولية وبغيه تشجيع الناخبين على الحضور المكثف إلى مكاتب التصويت قامت الدولة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتوفير الشروط الملائمة لمرورها في جو سليم ونزيه وتعهدت بالتزام الحياد ومتابعة المتورطين في أي شكل من أشكال الفساد الانتخابي.

وهو الأمر الذي حمله خطاب العاهل المغربي في الذكرى 54 لثورة الملك والشعب الذي أكد على واجب التصويت وأشار إلى أنه: "يتعين على الجميع التصدي بروح المواطنة وقوة القانون للعابثين بالانتخابات والمتاجرين بالأصوات ولإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير، فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون في كل المجالات ، مهما يكن مرتكبوها، فمحاربة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وإقطاعيات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع".

فبالإضافة إلى التنسيق الذي حدث بين وزارة الداخلية والعدل بصدد تفعيل عمل اللجان الجهوية للتتبع والضبط والمراقبة ووضع نظام للديمومة للحد من هذه الممارسات الذي سمع بضبط مجموعة من الحالات التي تورط فيها مرشحون وهم يقومون بحملات انتخابية قبل الأوان ، واتخاذ إجراءات تأديبية وقانونية في حق البعض منهم .. وانخراط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تتبع هذه الانتخابات من خلال اعتماد "النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات ، تم التكثيف من الإجراءات التحسيسية القاضية بإقناع المواطنين بالإقبال على التسجيل في اللوائح الانتخابية كسبيل "لقطع الطرق أمام بيع وشراء الأصوات الانتخابية وتفعيل مسار "الانتقال الديموقراطي ".

كما أن عدوا من المنابر الإعلامية أثبتت أهميتها في هذا الشأن وبخاصة على مستوى فضح بعض الممارسات المخلة بالسير العادي لهذه الانتخابات .

فيما قادت الدولة والأحزاب السياسية وبعض فعاليات المجتمع المدني حملة تواصلية مكثفة من أجل التحفيز على المشاركة في الانتخابات .

وقد لجأت وزارة الداخلية إلى وكالة الاتصال SAGA من أجل توفير استراتيجية خاصة بالحدث ، كما أجرت ثلاث حملات تواصل تحث المواطنين على التصويت بميزانية بلغت حوالي 30 مليون درهم (الدولار يساوى حوالي 7 دراهم) وسخرت في ذلك إمكانيات تقنية هائلة ووسائل اتصال مختلفة من صحف إنترنت، تلفزة إذاعة ، ولوحات ووصلات إشهارية.

ومن جهة أخرى وكسبيل لتحسين صورة الانتخابات في أوساط المواطنين عمدت الوزارة إلى تغيير محتوى الرسائل التواصلية ، فبدل استعمال شعارات من قبيل"التصويت واجب وطني ". تضمنت الرسائل الجديدة جملا من قبيل : " سجدوا أسماءكم في مستقبل بلدكم" ، أو "بطاقتي حقي في الاختيار".

أما غالبية الأحزاب السياسية ، فقد لجأت إلى بعض وكالات الاتصال من أجل مساعدتها في حملتها الانتخابية ، إلا أن الجديد هو ما قامت به بعض فعاليات المجتمع المدني ، وبخاصة جمعية دابا (الآن) 2007 التي سهرت طيلة سنة 2006 على إعداد برنامج مكثف من أجل إشعار المغاربة بأهمية التصويت.

وزيادة على ذلك تميزت هذه الانتخابات بحضور أكثر من خمسين ملاحظا أجنبيا أشرف عليهم المعهد الديموقراطي الوطني التابع للحزب الديموقراطي الأمريكي الذي لعب دور الوسيط بين هؤلاء الملاحظين من جهة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة ثانية.

ورغم هذه الجهود وعلى عكس توقعات الحكومة التي راهنت على تسجيل حوالي ثلاثة ملايين ناخب جديد إلا أن عدد الذين سجلوا بالفعل لم يتجاوز المليون ونصف شخص، وهكذا بلغ عدد المسجلين في قائمة الهيئة الناخبة 15 مليونا و. 51 ألفا وه 50 ناخبا 48% من النساء، وذلك بزيارة فاقت المليون ونصف مقارنة مع الانتخابات التشريعية السابقة.

وبحسب إحصائيات رسمية وصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات إلى حدود 37% من الناخبين ليسجل المغرب خلال هذا الاقتراع أقل نسبة تصويت في تاريخه الانتخابي (14) .

ويمكن القول إن تدنى هذه النسبة رغم الحملة الكبيرة التي قادها الإعلام الرسمي والحزبي بالإضافة إلى بعض الجمعيات المدنية لدفع المواطنين نحو المشاركة فاقت كل التوقعات ، فقد صوت حوالي 507 مليون ناخب من أصل 1505 مليون ، وألغى عدد كبير من الأوراق قدر بحوالي 19%، في حين لم يسجل في اللوائع الانتخابية أصلا حوالي 07 4 مليون ممن بلغ سن التصويت.

لم يكن بالإمكان الوقوف على حقيقة الأرقام الخاصة بحجم العزوف الانتخابي في المغرب خلال عدد من المحطات الانتخابية السابقة وذلك نظرا للتدخلات التي قادتها السلطات في هذا الشأن ولحجم التزوير الذي كان يعتور أرقام ونسب المشاركة فيها .. ومع ذلك تشير الأرقام إلى أن الظاهرة عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ، فقد عرفت انتخابات سنة 1993 مشاركة بنسبة 62.75%، وخلال انتخابات 1997 انخفضت إلى 580.30% لتصل في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 إلى حوالي52 %.

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن ظاهرة مقاطعة الانتخابات في المغرب تتزايد رقعتها كلما قل تدخل الدولة أو وزارة الداخلية بالتحديد في صنع الخريطة السياسية.

لذا يمكن القول إن انخفاض نسبة المشاركة يظهر أكثر كلما كانت الشفافية والنزاهة تطبع الانتخابات ، أ ى كلما تمتع الناخب أكثر بحرية الذهاب أو عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع (15).

كما يعتقد بعض الباحثين أن إلحاح وسائل الإعلام العمومية في حث المواطن على المشاركة قد يكون سببا في حمله على الاعتقاد بأن السر في ذلك هو أن مصلحة الدولة في المشاركة هي الأساس وأن مصلحته المفترضة هي موضع شك، وبالتالي فضل التصرف ضد إرادة الدولة ومصلحتها، للتنبيه إلى أن هذه الأخيرة لا تبذل ما يكفي لخدمة مصالحه (16).

وقد كانت ظاهرة لامبالاة الناخبين بالحملة الانتخابية وبيوم الاقتراع أيضا ، لافتة للنظر في استحقاقات 7 سبتمبر 2007، ليس فقط في الأوساط الحضرية بل حتى في المناطق القروية التي كانت تعرف في الماضي وبحكم سيادة قيم التضامن القبلي والعشائري من جهة والتدخل القوى للسلطة من جهة أخرى ، نسبة مشاركة عالية جدا.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن نسبة المشاركة كانت مرتفعة بصورة مصطنعة في الماضي بسبب وسائل الضغط والإكراه التي كانت تجبر المواطن على التصويت ، وبخاصة أن التسجيل في اللوائح الانتخابية كان يمثل بالنسبة لبعض المواطنين شرطا أساسيا لتسهيل التعامل مع الإدارة فيما بعد ومدخلا لحصوله على بعض الوثائق الإدارية كجواز السفر .. دون صعوبات .

ثانيا- محطة على طريق تطوير المشهد السياسي والدستوري :

إن العزوف السياسي والانتخابي الذي تأكد في هذه الانتخابات ورغم ما ينطوي عليه من مخاطر قد تضر بالممارسة الديموقراطية مرتبطة بتكريس الأمر الواقع وفتح المجال أمام القوى المحافظة لتعزيز مواقعها وعرقلة أي خطوات إصلاحية هو في حقيقة الأمر محطة زاخرة بالدلالات والدروس ويمكن أن يشكل منطلقا لتأهيل وتطوير المشهدين السياسي والدستوري المغربيين

إن القراءة الموضوعية لظاهرة عزوف الناخبين تفرض الابتعاد عن الأجوبة الإطلاقية والجاهزة .. نظرا للتعقيدات التي تنطوي عليها الظاهرة في مختلف أبعادها السياسية والإدارية والتقنية والثقافية والاجتماعية .. ونظرا لكون الظاهرة لا تعنى المواطن فقط بل تهم الدولة والمجتمع أيضا.

ومن هذا المنطلق فإن العديد من التحليلات التي حاولت تفسير الظاهرة اعتمادا على معطيات سطحية من قبيل ضعف الحملات الانتخابية ، التوقيت غير الملائم للاقتراع وعدم انشغال المواطن المغربي بالشأن السياسي .. لم توفق في الكشف عن الخلفيات الحقيقية التي تقف بثقلها خلف الظاهرة ، ذلك أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية لعبت بكيفية متفاوتة وبصفة مباشرة أو غير مباشرة أدوارا معينة في تقوية عوامل مقاطعة صناديق الاقتراع .

وحاولت بعض الدراسات أن تجد تفسيرا لهذا الأمر في أن إقناع المواطن بأهمية المشاركة في الاقتراع ، وإيهامه بأن صوته ذو قيمة هامة ، لم يكن ليتأتى عبر هذه السبل التواصلية بل بالفعل.

وإذا كانت بعض القوى (أحزاب ، هيئات المجتمع المدني ، مثقفون ، باحثون إعلام ..) تحمل المواطن لوحده مسئولية هذا العزوف باعتباره يفوت عليه فرصا كبرى في تغيير واقعه ، فإن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن مسئولية تفشى هذه الظاهرة جماعية . فالدولة أسهمت من جانبها فيما مضى في التنفير والتخويف من العمل السياسي بشكل عام والتحزب كان يعتبر حتى وقت ليس بالبعيد جرما ، هذا بالإضافة إلى تورط أجهزتها- الدولة- في كثير من الأحيان في تزوير الانتخابات .. وإضعاف الأحزاب والإسهام في انشقاقها .. حتى أصبح المشهد الحزبي يضم 33 حزبا بشعارات وخلفيات أيديولوجية متباينة.

واعتبر العديد من الباحثين والمهتمين أن نظام الاقتراع المعتمد على القائمة النسبية يعتبر أحد العوامل التي "تضعف سلطة البرلمان وتقلص من ثقة الناخبين فيه وفى الأحزاب السياسية " ذلك أنه لا يتيح لأي حزب مهما بلغت درجة قوته وشعبيته أن يفوز بأغلبية كبيرة من المقاعد في المجلس ، ويؤدى في كثير من الحالات إلى نوع من المفارقة وعدم التناسب بين عدد الأصوات الكبير الذي قد تحصل عليه بعض الأحزاب من جهة وعدد المقاعد القليلة التي قد تفوز بها في المجلس من جهة أخرى ، وعلاوة عن كونه يعزز من مواقع القيادات الحزبية فهو يؤدى في العديد من الحالات إلى "بلقنة المشهد السياسي" مما لا يسمع بتشكيل حكومات متجانسة بالشكل الذي ينعكس سلبا على الأداء الحكومي وعلى استقرار النشاط التشريعي وفعاليته ويعطل استكمال شروط التناوب المنشود.

ومن جهة أخرى ذهب العديد من الباحثين إلى أن الممارسة السياسية المغربية لم تشهد تجسيدا للمواطنة بقدر ما تعرف ممارسة تقليدية ترتبط بمفهوم الرعية الأمر الذي يفرغ المشاركة السياسية من أي مدلول أ و معنى بالنظر إلى أن مصدر السيادة في الأنظمة الديموقراطية هو الشعب.

وإذا كان البعض يستهين بخطورة هذه الظاهرة العزوف –ويعتبرها أمرا عاديا استنادا إلى تفشيها في عدد من الدول بما فيها تلك المعروفة بممارساتها وتاريخها الديموقراطي كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة .. فإن مجال المقارنة يبدو غير متعافي وغير وارد تماما بين عزوف داخل دولة تخطو في بداية الطريق وبين عزوف له دواعيه وخصوصياته داخل دولة لها تاريخ ديموقراطي عريق وطويل ، مع العلم أن العديد من الاستشارات الشعبية والانتخابات التي أجريت في عدد من الدول النامية التي تعرف تحولات سياسية وإصلاحية جادة في كل من أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا(17). شهدت إقبالا واسعا ومشاركة مكثفة (18).

وبالعودة إلى المشهد الحزبي المغربي خلال العملية الانتخابية للسابع من سبتمبر 2007 يلاحظ أن غالبية الأحزاب لم تلجأ إلى تقنية استطلاع الرأي وقد بررت ذلك بضعف إمكانياتها المادية وبضيق الوقت ، أ و بالحذر من هذا النوع من التقنيات ، لكن ذلك لم يمنعها من الاعتماد على التحقيقات التي قامت بها بعض الجمعيات الوطنية والدولية ، واستطلاعات وزارة الداخلية ، وبعض الصحف أو تحليل نتائج الانتخابات التشريعية السابقة وبخاصة انتخابات 02 20. أما الحزب الوحيد الذي اعتمد على تقنية استطلاع الرأي لتهييئ حملته الانتخابية فهو حزب العدالة والتنمية ، فيما انفرد حزب الاستقلال بالاهتمام بتحديد الأهداف ، ورصد المواضيع ، وتلميع صورته أمام الناخب.

ومن جهة أخرى يمكن القول إن الهدف الأساسي للأحزاب السياسية المغربية بمختلف أيديولوجيتها وتوجهاتها من الحملات الانتخابية يظل هو الربح ، فهي وان كانت تطمع باستمرار إلى استقطاب أعضاء حددا خلال فترة الانتخابات ، فإن مبتغاها يظل هو الحصول على أكبر نسبة من الأصوات (19).

وهو ما يبين أن حضورها في عمق المجتمع يظل مرحليا ومرتبطا بالانتخابات فقط ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي في علاقته بتأطير وتنشئة وتعبئة المواطنين ناهيك عن غياب ممارسة ديموقراطية داخلية لدى كثير منها بما يسمع بتجدد النخب ، بالإضافة إلى إسهامها في تكريس صورة سلبية للبرلماني باعتباره يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية.

انصب هاجس الأحزاب السياسية خلال انتخابات 7 سبتمبر 2007 بالأساس على الفوز بحصة هامة من المقاعد تخول لها التحول إلى رقم سياسي يجعلها تتصدر الحكومة المرتقبة بعد الانتخابات ، بدل الكشف عن إرادة سياسية تجسد المساهمة في تنشيط الحياة السياسية المغربية ، أو التحول إلى صوت سياسي قوى يدافع عن مصالح قواعدها.

ففي خضم سعيها الحثيث نحو تحقيق المشاركة في الحكومة ، لم تضع هذه الأحزاب في اعتبارها أ ن ضعف الحماس لدى الناخب– وبخاصة في الحواضر– تجاه المشاركة في الانتخابات لا يعكس فقط الرغبة في تحقيق بعض المطالب التي يعتبرها آنية وأساسية ، بل أيضا يحمل إرادة لمأسسة صوته الانتخابي واستثماره سياسيا كصوت معارضة قوية تحت قبة البرلمان على المدى المتوسط والبعيد(20).

وهكذا كانت النتيجة أن أحزابا تقليدية فقدت في انتخابات 7 سبتمبر 2007 جزءا مهما من ناخبيها الذين انتقلوا إلى صفوف المقاطعين ، والمثال الصارخ في هذا المجال هو ما وقع لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي ضيع نسبة هامة من الناخبين (21) وانعكس ذلك على عدد المقاعد التي حصل عليها والتي لم تتجاوز 38 مقعدا ، حيث احتل الحزب المرتبة الخامسة في هذه الانتخابات بعدما كان يتصدر نتائج انتخابات 2002 بـ 50 مقعدا.

وإذا استحضرنا أهمية وحيوية البرامج التي تطرح خلال الحملات الانتخابية من حيث تأثيرها في بلورة الخيارات لدى الناخب فإن مجمل البرامج والشعارات التي رفعتها الأحزاب خلال هذه الانتخابات جاءت متشابهة إلى حد التماهي في بعض الأحيان بين أحزاب تختلف من الناحية الافتراضية من حيث المرجعيات والإديولوجيات وهذا ما يبرز آنية هذه

البرامج وسطحيتها وافتقارها للواقعية والموضوعية ، بل أكثر من ذلك تحول طرح هذه البرامج إلى ما يشبه سوق مزايدة تعرض فيه أرقام مبالغ فيها حول توفير فرص الشغل، ومكافحة الفقر، وتنمية المقاولات .. بصيغ عامة تفتقر إلى الأرقام المضبوطة وإلى تحديد الأولويات .. وهو ما ولد انطباعات سلبية في أوساط الناخبين إزاءها

وهذا يدفعنا إلى القول بأن الأحزاب السياسية لم تعد قادرة على إنتاج وبلورة تصورات وأفكار ومشاريع اجتماعية وسياسية واضحة المعالم تستمد مقوماتها من الواقع ، ناهيك عن غياب السلطات والإمكانيات القانونية والسياسية الكفيلة بتنفيذ مختلف البرامج والشعارات كما أن خطابها مازال إلى حد ما مطبوعا بمرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، بحيث لم يعرف أي تجديد مهم يواكب التغييرات الكمية والنوعية الراهنة ليكون معبرا عن طموحات الأجيال الجديدة (22).

بالإضافة إلى ضعف التطير والتعبئة والتنشئة الاجتماعية والسياسية الذي يترجمه المستوى الهزيل لإعلامها والتعصب للمواقف التي تترجمها ظاهرة الانشقاقات التي تعرفها هذه الأحزاب- وضعف وهشاشة ولاء أعضائها التي يؤكدها أيضا الإقبال المكثف على الانتقال من حزب لآخر- واعتماد إصلاحات داخلية "ترقيعية" مرحلية يسهم في تكريس العزوف السياسي في أوساط المجتمع بكل فئاته (23).

وعلاوة على هذه العوامل غالبا ما ترتبط مؤسسة البرلمان في تصور الناخب المغربي بمختلف فئاته الاجتماعية سواء في المناطق الحضرية أو القروية بالعديد من الممارسات والبلوكات السلبية التي تدفع بدورها إلى تنامى ظاهرة العزوف الانتخابي والسياسي من قبيل عدم احترام النواب لتعهداتهم أمام الناخبين، وغيابهم المتكرر عن جلسات البرلمان وتفاقم ظاهرة الانتقال من حزب إلى أخر ومن فريق لآخر.

فعندما لا يصادق على القانون المالي لسنة 2007، سوى يضع عشرات من النواب في مجلس يضم 325 نائبا، فمن الطبيعي أن يترسخ لدى الجمهوري المغربي انطباع سيء عن وظيفة البرلمان .

ومن المؤكد أن الغياب المتكرر لفئة عريضة من النواب عن قبة البرلمان ، سواء عند التصويت على قانون معين ، أو خلال انعقاد اجتماعات اللجان البرلمانية ..، يشكل إخلالا بالمسئوليات الملقاة على عاتق هذه المؤسسة ، بالشكل الذي يحد من هيبتها السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك تميز العمل البرلماني المغربي في السنوات الأخيرة بغياب معارضة سياسية قوية وجريئة قادرة على المناورة والمحاسبة وبعدم طرح أسئلة برلمانية مستمدة من الواقع المعيش في غالب الأحيان بفعل ضعف تواصل النواب مع دوائرهم الانتخابية وتنامى مواقع الأغلبية الحكومية داخل البرلمان بغرفتيه وهو ما أسهم في بروز حالة من فقدان ثقة المغاربة في وظائف المؤسسة البرلمانية وبقيمتها التمثيلية للمواطنين.

كما لا ننسى أن الملكية في المغرب تحظى باختصاصات وصلاحيات محورية وحاسمة ضمن المشهدين السياسي والقانوني بما يجعلها ملكية تنفيذية قوية لا تترك هامشا مهما من الصلاحيات الحاسمة لباقي الفاعلين.

ولعل هذا الانطباع يتزايد بقوة في اللاشعور السياسي لعموم المغاربة ، وبخاصة عندما يقوم الملك بقيادة كل الأمور الكبرى للدولة ، بالإضافة إلى حضوره المسترسل والمنتظم في كل ما يسمى بالجيل الجديد للإصلاحات .

ومن جانب آخر يحيل هذا الوضع إلى أن الملك هو من يقوم بمراقبة مشاريع الحكومة وليس البرلمان ، كما يوحى أيضا بأن أعضاء الحكومة ليسوا سوى مجرد موظفين سامين يخدمون السلطة ولا يمارسونها، فزيادة على وجود -حقائب وزارية سيادية" تمارس خارج مسئولية الأحزاب السياسية (الخارجية ، الشئون الإسلامية الداخلية)، ومحدودية سلطات الوزير الأول الذي ينسق

عمل الحكومة (24) بموجب الفصل 65 من الدستور عمد النظام المغربي في العقود الأخيرة إلى التضييق على العمل الحكومي ومنافسة صلاحياته في مجالات تنفيذية مختلفة عبر إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تعمل بتوجيهات ملكية وبإمكانيات مهمة وتملك سلطات واسعة في اتخاذ القرارات الحاسمة في مختلف المجالات المندرجة ضمن صميم النشاط التنفيذي (25).

2- العزوف السياسي ومطلب الإصلاح السياسي والدستوري :

إن التعامل مع ظاهرة العزوف السياسي التي أضحت ممارسة واقعية في المشهد السياسي المغربي تفرض الوقوف على مسبباتها الحقيقية في مختلف مظاهرها وبلورة جهود واقعية وإجرائية لإعادة الثقة إلى المواطن وتحقيق نوع من المصالحة بينه وبين الشأن السياسي بشكل خاص والشأن الانتخابي على وجه الخصوص .

فمعظم الشباب والنساء انصرفوا عن العمل السياسي في مقابل الاهتمام المتزايد بالنشاط الجمعوي بالنظر للإمكانيات التي يزخر بها هذا الفضاء من حيث إتاحة الفرص أمامهم لإبراز إمكانياتهم ومواهبهم الذاتية بعيدا عن أية وصاية أو قيود أو استغلال .

والحقيقة أن الضعف الذي تعيشه الأحزاب المغربية حاليا لا هو في صالح المجتمع ولا في صالح المؤسسة الملكية ، ولا في صالح الأحزاب السياسية نفسها.

إن العزوف السياسي والانتخابي الملحوظ في هذه الانتخابات يمكن أن يشكل في واقع الأمر محطة زاخرة بالدلالات والدروس الكفيلة بتأهيل المشهد السياسي المغربي وتطويره وبخاصة إذا تعاملنا مع الظاهرة باعتبارها نوعا من الحكم على الفاعلين السياسيين وعلى اللعبة السياسية وعقابا واحتجاجا موجها إلى الدولة والطبقة السياسية يعبر عن اقتناعهم بعدم قدرة ونجاعة الانتخابات في التغيير والإصلاح المنشودين ومؤشرا على عدم الثقة في الأحزاب وفى البرلمان والعمل الحكومي.

إن العزوف بهذا المنطق هو رسالة واعية تفرض تفعيل هذه المؤسسات وإتاحة الفرص الدستورية أمامها لكسب ثقة المواطن ، والمساهمة في تحصينه ضد مظاهر العنف والإرهاب أو الارتماء في أحضان الجماعات والشبكات المتطرفة أو اللجوء إلى خيار الهجرة السرية.

الهوامش:

1- رغم تدني هذه النسبة فقد اعتبر البعض أن وزارة الداخلية لم تكشف عن نسبة العزوف بدقة ، انظر في هذا الشأن :

-Bernab Lopez Garcia: Auteur d' un ouvrage sur les lections au Maroc (De 1963- 2002). In. Marketing politique et ralits lectorales. Revue social co- nomique et managriale,Nl, novembre 2007- fvrier 2008, p 74.

2- المقصود جمعية دابا (الآن) 2007، وهي جمعية أنشئت لغاية غير ربحية ، هدف أعضائها حث المواطنات والمواطنين على المشاركة المكثفة في انتخابات 2007 .

3- جاء في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 51 لثورة الملك والشعب أن "الانتخاب من مقومات المواطنة المسئولة ، ولإعطاء عملية الاقتراع شحنة قوية ودائمة ، يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية ، مشاركة موصولة لا تنحصر في يوم الاقتراع ، بل تتطلب الانخراط الدائم في أوراش التنمية والمواطنة . جريدة الصحراء المغربية، عدد 6739، 21 أغسطس 2007 ، ص 3.

4- فريد لمريني: لماذا قاطعت أغلبية المغاربة اقتراع 7 سبتمبر 07 20 فرضيات وملاحظات ، مجلة وجهة نظر، عدد 33-34 ، خريف صيف 2007، ص27.

5- انظر في هذا الشأن : السيد عليوة ، منى محمود: المشاركة السياسية منشور ضمن الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية http:// acpss. ahram. or .هـ ./eg/ ahram

6- السيد عليوة منى محمود: المشاركة السياسية ، مرجع سابق.

7- إدريس لكريني: الانتخابات التشريعية في المغرب (سبتمبر 2007): دروس ودلالات ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد عدد 345 لشهر نوفمبر 07 30 ص 81.

8- أحمد ويحمان : العزوف السياسي بالمغرب ، دار آداكوم، الرباط الطبعة الأولى 2007، ص18 .

9- محمد الساسي: العزوف الانتخابي وعلاقته بوضع ونتائج اليسار المعارض ضمن الانتخابات التشريعية 7 سبتمبر 2007 اللعبة والرهانات مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية فريديريش إيبيرت مطبعة إليت المغرب يناير 2008، ص 89.

10- Marketing politique et ralits lectorales, op- cit. P 68 .

11- انظر المرجع السابق ص .69

12- جاء ذلك ضمن حصيلة استطلاع الرأي الذي قامت به جمعية دابا 2007 ما بين 28 يوليو و 8 أغسطس التي أظهرت أن 70% من الناخبين كانوا لا يزالوا لم يحددوا بعد اللوائح أو المرشحين الذين وسيمنحونهم أصواتهم.

Aujourd hui Maroc n 1482.22 aot 2007.p7 .

13- انظر Bernab, Lopez Garcia مرجع سابق ، ص 68 وص 74.

14- Marketing politique et ralits lectorales, op- cit. P.48-51 ,

15- فريد لمريني: لماذا قاطعت أغلبية المغاربة اقتراع 7 سبتمبر 2007 فرضيات وملاحظات مرجع سابق، ص28، وبحسب استطلاعات للرأي فإن نسبة المشككين في نزاهة الانتخابات مثلت 87% من المغاربة . محمد المرواني: على هامش استحقاق 7 سبتمبر 2007، جريدة المساء، المغرب بتاريخ 23 أكتوبر 2007 .

16- أنظر: محمد الساسي: العزوف الانتخابي وعلاقته بوضع ونتائج اليسار المعارض ، مرجع سابق، ص 92 وص 101 .

17- إدرش لكريني: الانتخابات التشريعية في المغرب (سبتمبر 2007): دروس ودلالات ، مرجع سابق، ص 82.

18- بلغت -على سبيل المثال- نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التركية الأخيرة حوالي 85%.

19- انظر: Marketing politique et ralits lectorales, op- cit. PP -55 56

20- انظر: فريد لمريني، مرجع سابق ص 29.

21- بلغ عدد الأصوات الضائعة بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ما بين انتخابات 02 0 2 وانتخابات 2007 في مراكش المنارة 0711 25، الرباط المحيط 170330 ، الرباط شالة 7292، سلا المدينة 7869 ، الصخيرات - تمارة 6622 ، القنيطرة 5107 ، مكناس المنزه 9655، وشتوكة آيت باها 06944 انظر محمد الساسي: العزوف الانتخابي المرجع السابق ، ص97.

22- أحمد بوجدان: الملكية والتناوب ، مقاربة استراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب ، مكتبة النجاح الجديدة ، الطبعة الأولى ، 2000، ص 115 .

23- إدريس لكريني: تأهيل المؤسسة الحزبية والإصلاح الدستوري جريدة القدس العربي ، لندن ، عدد 08 58 بتاريخ 6 فبراير 2008 .

24- يؤكد الدستور الفرنسي على أن الوزير الأول يقود عمل الحكومة وشتان ما بين القيادة والتنسيق.

25- إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح مجلة الديموقراطية مؤسسة الأهرام مصر، العدد 25 بتاريخ يناير 2007 ص 58 .